# القضية الليبية في المحافل الدولية ودورها في تحقيق الاستقلال

■ أ.هناء محمود الشديد *

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/02م

■ **المستخلص:**

يتناول هذا البحث تطور القضية الليبية في المحافل الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إعلان الاستقلال سنة 1951م، مع التركيز على دور المؤتمرات الدولية في لندن وباريس، ثم انتقال الملف إلى الأمم المتحدة، ويحلل البحث مساهمة الهيئات المنبثقة عن المنظمة الدولية ، مثل المجلس الاستشاري، ولجنة الواحد والعشرين، والجمعية الوطنية، في تمهيد الطريق لتشكيل الحكومة وإعلان الدستور والاستقلال، ويخلص إلى أن استقلال ليبيا كان نتاج تفاعل معقد بين الإرادة الوطنية والجهد الدولي.

● **الكلمات المفتاحية:** القضية الليبية-المؤتمرات الدولية-الأمم المتحدة-الاستقلال الليبي-لجنة الواحد والعشرين-الجمعية الوطنية-الدستور الليبي 1951م.

■ **Abstract:**

This study examines the development of the Libyan question in international forums from the end of World War II to the declaration of independence in 1951. It focuses on the role of the London and Parish conferences and the subsequent transfer of the issue to the United Nations. The research analyzes the contribution of UN-sponsored bodies such as the Advisory Council, the Committee of Twenty-One, and the National Assembly I paving the way for the formation of the government, the proclamation of the constitution, and independence. The study concludes that Libyan independence was the result of a complex interaction between national will and international efforts.

**Keywords:** Libyan Question-International Conferences- United Nation- Libyan Independence-Committee of Twenty-One- Libyan National Assembly-Libyan Constitution 1951.

* مساعد محاضر بالقسم العام - كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال - جامعة الزاوية E-maiL:hnamhmwd168@gmail.com

■ **مقدمة**

شهدت القضية الليبية بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما دوليا واسعا نتيجة الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار السيطرة الإيطالية ، وفد انتقلت ليبيا من ساحة صراع بين القوى الكبرى إلى موضوع مطروح على أجندة المؤتمرات الدولية ثم الأمم المتحدة، التي توالت الإشراف على المسار المؤدي إلى الاستقلال، يسعى هذا البحث إلى تتبع أدوار هذه المحافل الدولية في تهيئة الظروف السياسية والقانونية التي أفضت إلى إعلان الدولة الليبية سنة 1951م.

■ **إشكالية البحث**:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الريس الآتي:

على أي مدى أسهمت المحافل الدولية في بلورة المسار السياسي الذي أدى إلى استقلال ليبيا سنة 1951م؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

س1 . ما طبيعة المداولات الدولية حول ليبيا في المؤتمرات الدولية؟

س2 . كيف تعاملت الأمم المتحدة مع القضية الليبية منذ إدراجها على جدول أعماله؟

س3 . مادور المجلس الاستشاري، ولجنة الواحد والعشرين، والجمعية الوطنية في تهيئة الظروف لإعلان الاستقلال؟

■ **أهداف البحث**:

1-تحليل الدور الحقيقي للمؤتمرات الدولية في تدويل القضية الليبية.

2-إبراز مساهمة الأمم المتحدة في الانتقال من الوصاية إلى الاستقلال.

3-توضيح طبيعة الهيئات الليبية المنبثقة عن قرارات الأمم المتحدة.

4-ربط المسار الدولي بالمسار الوطني المؤدي إلى إعلان الدولة الليبية.

■ **أهمية البحث**

-معالجته مرحلة مفصلية في التاريخ الليبي الحديث.

-تسليطه الضوء على العلاقة بين العامل الدولي وبناء الدولة الليبية.

■ **منهجية البحث**:

أعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع الأحداث، بالإضافة إلى المنهج الوصفي في عرض مداولات المؤتمرات والقرارات الأممية.

خطة البحث:انقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

- المبحث الأول القضية الليبية في المؤتمرات الدولية.

- المبحث الثاني القضية الليبية في الأمم المتحدة.

- الخاتمة

- قائمة المصادر والمراجع

■ **المبحث الأول: القضية الليبية في المؤتمرات الدولية**

أخذت القضية الليبية تبرز على الساحة الدولية عقب تراجع قوات المحور من شمال أفريقيا في مايو 1942م، وهو ما أفسح المجال أمام الحلفاء المنتصرين: (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي) لمناقشة مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، ومن ضمنها ليبيا، وقد تناولت عدة مؤتمرات دولية هذه القضية، كان أبرزها ( **الشريف، 2011، صفحة 45**)

**1- مؤتمر لندن (سبتمبر 1945م).**

انعقد هذا المؤتمر بحضور وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى لمتابعة مناقشة مستقبل المستعمرات الإيطالية، توافق الجميع مبدئيًا على ضرورة وضع هذه المناطق تحت وصاية دولية، لكنهم اختلفوا حول طبيعة هذه الوصاية والجهات التي ستتولاها، اقترحت الولايات

المتحدة وصاية مشتركة تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات، تنتهي بمنح ليبيا استقلالها، أما فرنسا، فكانت تميل إلى إعادة ليبيا إلى السيادة الإيطالية، في حين أيّدت بريطانيا وصاية إيطالية على ليبيا مع استثناء برقة، بدوره اقترح الاتحاد السوفيتي إدارة إقليم طرابلس لوحده لعشر سنوات، مبررًا ذلك بخبرته في التعامل مع القوميات المتعددة، وقد رفضت بريطانيا وفرنسا هذا المقترح خشية تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة، خاصة فرنسا التي تخوّفت من تأثير استقلال ليبيا على مستعمراتها في شمال أفريقيا (خذوري، 1966، صفحة 136).

وفي خلفية هذا الخلاف كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تقليص النفوذ السوفيتي في البحر المتوسط، مع اهتمامها غير المباشر بالشأن الليبي؛ إذ انصبّ تركيزها على تأمين المصالح الاقتصادية والنفطية في منطقة الشرق الأوسط، وليس على مستقبل ليبيا بحد ذاته (الشنيطي، 1951، صفحة 196)، وفي سياق موازٍ كثّفت جامعة الدول العربية وبعض الدول الأخرى جهودها الدبلوماسية بإرسال مذكرات تدعو إلى استقلال ليبيا ووحدتها، وتؤكد على الروابط الثقافية والتاريخية التي تجمع بين أقاليمها الثلاثة (Jaylor، 1965، صفحة 595)

**2-مؤتمر باريس (1946م) .**

شهدت العاصمة الفرنسية باريس في أبريل 1946م، انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى لمواصلة النقاش حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وعلى رأسها ليبيا، وعلى الرغم من طرح عدة مقترحات لحل المسألة فإن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى توافق، وظل المأزق السياسي قائمًا، ومن أبرز المقترحات التي طُرحت اقتراح بريطاني بمنح ليبيا استقلالًا فوريًا، وهو ما قوبل بتحفظ الاتحاد السوفيتي، الذي رأى في هذا الطرح استبعادًا لمصالحه في شمال إفريقيا، وسرعان ما عدّل ممثل الاتحاد السوفيتي مولوتوف موقفه، مقترحًا نظام وصاية مشترك على المستعمرات بدلًا من وصاية منفردة، على أن توزع المستعمرات على أربع وحدات تخضع كل واحدة منها لإشراف مشترك بين إيطاليا ودولة كبرى في فترة انتقالية تنتهي بالاستقلال الكامل (خذوري، 1966، صفحة 137)، وفي المقابل عبرت جامعة الدول العربية عن رفضها القاطع لمبدأ تقسيم ليبيا أو فرض أي وصاية أجنبية عليها، مؤكدة في مذكرة رسمية وجهتها إلى المؤتمر على أحقية الشعب الليبي الذي شارك في الحرب

العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء في تقرير مصيره بحرية، ولما تعذر التوصل إلى حل خلال مؤتمر أبريل تقرر إعادة طرح الملف الليبي في جلسة جديدة عُقدت في يونيو 1946؛ حيث تقدمت الولايات المتحدة باقتراح يقضي بتأجيل حسم مصير ليبيا لمدة عام، يبدأ من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا، مع استمرار الإدارة القائمة خلال هذه الفترة، وقد لاقى هذا المقترح تأييدًا من الدول الأربع الكبرى التي اتفقت على أن تبقى القضية قيد الدراسة، مع إرسال لجنة تقصي حقائق إلى ليبيا، على أن تُحال القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا فشل المؤتمر في التوصل إلى حل خلال العام المحدد (**الحكيم، 1970، صفحة 30**).

من خلال تحليل مجريات مؤتمر باريس يظهر أن القضية الليبية كانت في نظر القوى الكبرى ورقة تفاوض تخدم مصالحها السياسية والاستراتيجية، أكثر مما كانت قضية تحرر وطني؛ إذ طغت الحسابات الدولية على مبدأ تقرير المصير، مما أفضى إلى فشل المؤتمر في التوصل إلى تسوية؛ ومع ذلك فقد أسهم هذا الفشل في تدويل القضية الليبية، ومهّد الطريق لطرحها لاحقًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث أُتيح لأول مرة للأطراف الليبية والعربية فرصة أوسع للتأثير في مسار النقاش الدولي في قضايا المصير والاستقلال.

**3- معاهدة الصلح مع إيطاليا (1947م).**

في سياق استكمال المداولات الدولية حول المستعمرات الإيطالية عُقد مؤتمر الصلح في باريس في أغسطس (1946م)، وانتهى بتوقيع معاهدة سلام مع إيطاليا في 10 فبراير 1947م، برعاية الدول الأربع الكبرى: (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، والاتحاد السوفيتي)، وبمشاركة عدد من الدول الأخرى، وقد دخلت المعاهدة حيّز التنفيذ بعد التصديق عليها رسميًا في 15 سبتمبر 1947م، وشكلت محطة حاسمة في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وقد نصت المادة (23) من المعاهدة على التالي: تنازل إيطاليا عن كافة حقوقها في مستعمراتها السابقة، وهي ليبيا وإريتريا والصومال، مع الإبقاء على الإدارة القائمة في تلك الأقاليم مؤقتًا إلى حين التوصل إلى حل نهائي، كما ألزمت الدول الأربع الكبرى بالبث في مصير تلك المستعمرات خلال عام من بدء تنفيذ المعاهدة، وأكدت أن أي إخفاق في التوصل إلى اتفاق خلال المهلة المحددة سيؤدي إلى إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم

المتحدة، على أن تُحترم رغبات السكان المحليين وتُراعى حاجاتهم، بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين (حليم، 1992، صفحة 193).

واستنادًا إلى هذه البنود تم إنشاء لجنة تحقيق رباعية في 3 أكتوبر 1947م، تتألف من ممثلين عن الدول الأربع الكبرى، وكُلفت بمهمة تقصي الحقائق حول الأوضاع في المستعمرات على أن تبدأ اللجنة جولتها في إريتريا وتنتهي في ليبيا، بترتيب يشمل طرابلس، فزان، ثم برقة، وقد حُددت مهمتها بجمع الآراء من مختلف الفئات والجهات، وتسجيل المواقف المتباينة، دون أن يكون من صلاحياتها تقديم توصيات حاسمة بشأن تقرير المصير (الضراط، 2012، صفحة 60)، وبعد (75) يومًا من العمل الميداني في ليبيا، خلصت اللجنة في تقريرها إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن معظم سكان البلاد يعانون من الأمية ويعيشون حياة بدوية، وأن الأغلبية في برقة تؤيد الاستقلال تحت قيادة الملك السنوسي، مع وجود توافق بين الأحزاب السياسية الليبية على ضرورة استقلال ليبيا ووحدتها وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، كما رصد التقرير رغبة الأقلية الإيطالية في طرابلس في عودة الاستعمار الإيطالي، وهو ما رفضه السكان الليبيون رفضًا قاطعًا (الحكيم، 1970، صفحة 68)

وفي 13 سبتمبر 1948م، اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع لمناقشة تقرير اللجنة، إلا إن الخلافات ظلت قائمة؛ حيث اقترحت بريطانيا والولايات المتحدة وضع برقة تحت وصاية بريطانية مؤقتة، وتأجيل البت في مصير طرابلس وفزان، في حين دعا الاتحاد السوفيتي إلى وصاية دولية مدتها عشر سنوات تنتهي بالاستقلال، أما فرنسا فقد اقترحت تأجيل الحسم لمدة عام إضافي، ولما فشل المؤتمر في التوصل إلى تسوية قررت الدول الأربع إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 سبتمبر 1948م. (حليم، 1992، صفحة 193).

يتضح من هذا أن معاهدة الصلح الإيطالية لسنة 1947م، مثلت إطارًا قانونيًا لإنهاء حالة الحرب وتصفية المستعمرات الإيطالية، لكنها لم تكن حاسمة في تقرير مصير ليبيا، فرغم اعترافها بتنازل إيطاليا عن حقوقها في البلاد فإنها تركت الباب مفتوحًا أمام أطماع القوى الكبرى التي حاولت كل منها تحقيق مصالحها عبر الوصاية أو التأجيل أو التفاوض السياسي، لقد كانت المداولات التي تلت المعاهدة من إرسال لجنة تقصي الحقائق

إلى مناقشات مجلس وزراء الخارجية مؤشرًا على حجم التنافس الدولي حول ليبيا، ومع أن المعاهدة ومقرراتها لم تقدم حلاً نهائيًا، إلا إن إحالة القضية إلى الأمم المتحدة مثلت خطوة إيجابية فتحت المجال أمام المجتمع الدولي للتدخل في هذا الملف، وأسهمت في نهاية المطاف في التمهيد نحو استقلال ليبيا عام 1951م، في إطار من التوافق الدولي، بعد تجاوز صراعات مرحلة ما بعد الحرب.

**■ المبحث الاول- قضية ليبيا في الأمم المتحدة:**

أُدرجت قضية المستعمرات الإيطالية ومن ضمنها ليبيا على جدول أعمال الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في باريس بتاريخ 24 سبتمبر 1948م، وقد أُحيلت القضية إلى اللجنة السياسية لدراستها وإعداد تقرير بشأنها، وقد أُدرجت ليبيا في المرتبة العاشرة من أولويات اللجنة، وهو ترتيب عكس من جهة موقع القضية الليبية في سلم الاهتمامات الدولية آنذاك، ومن جهة أخرى أتاح لإيطاليا مساحة من الوقت للتحرك دبلوماسيًا لتغيير موقفي بريطانيا وفرنسا لصالح رؤيتها، مع بداية العام التالي أصبحت القضية الليبية محورًا أساسيًا في اجتماع اللجنة السياسية الذي انعقد في ليك سكسس بنيويورك بتاريخ 16 أبريل 1949م، وفي أعقاب نقاشات مطولة داخل الجمعية العامة تقدم المندوب البريطاني بمشروع قرار يتعلق بتنظيم مناقشة مستقبل ليبيا، عُدل لاحقًا بمبادرة من مصر وفرنسا، وتم اعتماده بصيغته النهائية التي نصت على ما يلي: **(الشنيطي، 1951، صفحة 212)**

**أولا-** تشكيل لجنة فرعية مكوّنة من أحد عشر عضوًا.

**ثانيا-** تمكين اللجنة من الاستفادة من نتائج لجنة تقصي الحقائق الرباعية السابقة، وطلب شهادات من الهيئات الليبية التي ترغب في الإدلاء بآرائها.

**ثالثا-** تحديد يوم 23 أبريل 1949 كآخر موعد لتقديم طلبات ممثلي الأحزاب والهيئات السياسية الليبية **(الشنيطي، 1951، صفحة 212).**

وافق الأعضاء على المشروع بالإجماع، وشرعت اللجنة الفرعية في عملها للنظر في آراء ممثلي شعوب المستعمرات الإيطالية، إلا إن اللجنة رغم جهودها لم تستطع التوصل إلى توافق

حول التوصيات النهائية (السبكي، 1991، صفحة 40)، وفي هذا المناخ من التعقيد جاء الإعلان المفاجئ عن اتفاق بيفن – سفورزا في 8 مايو 1949م، وهو اتفاق ثنائي بين وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن ورئيس الوزراء الإيطالي كارلو سفورزا، نص المشروع على تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق توضع تحت وصاية دولية، تُدار على النحو الآتي (كاندول، 1988، صفحة 95):

برقة: تحت الإدارة البريطانية مع الإشارة إلى أن ذلك لا يمس بمبدأ إدماجها لاحقًا في دولة ليبية موحدة، وفزّان: تحت الإدارة الفرنسية مع التأكيد ذاته على وحدة البلاد المستقبلية، وطرابلس: تُدار من قبل إيطاليا ابتداءً من عام 1951م، مع الالتزام الشكلي بمبدأ وحدة ليبيا في المستقبل.

لكن المشروع قُوبل برفض واسع؛ إذ شكلت إرادة الشعب الليبي ومعها موقف حاسم من الدول العربية، وعلى رأسها مصر حجر عثرة في وجهه، كما لعب المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي دورًا مركزيًا في عرقلة المشروع، انطلاقًا من حسابات الحرب الباردة التي بدأت تتشكل آنذاك (حليم، 2003، صفحة 195).

لم يكن الموقف الرافض لمشروع بيفن - سفورزا مقتصرًا على الدول الكبرى أو العربية، بل لعبت الدبلوماسية الليبية الوليدة التي بدأت تتبلور داخل أروقة الأمم المتحدة دورًا حاسمًا في إسقاط المشروع، ويُذكر في هذا السياق الدور المحوري الذي أداه علي نور الدين العنيزي ورفاقه الذين تمكنوا من إقناع مندوب هايتي إيميل سان لو بالتصويت ضد المشروع على الرغم من تعليمات حكومته، ما ساهم في ترجيح كفة المعارضة داخل الجمعية العامة. (آدم، 2022، صفحة 289)

وقد شكّل إسقاط المشروع لحظة فاصلة في مسار القضية الليبية، ومثل فشل الخطة نكسة للدوائر الاستعمارية.

على الصعيد الدولي أعيد طرح المسألة الليبية أمام الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1949م؛ حيث خصصت اللجنة السياسية أربع عشرة جلسة لمناقشتها، وقد استمعت اللجنة إلى كلمات ممثلي الدول الأعضاء الذين أبدوا تأييدهم لمنح

ليبيا الاستقلال، إضافة إلى كلمات ألقيت باسم المؤتمر الوطني البرقاوي، والمؤتمر الوطني الطرابلسي، وحزب الاستقلال الطرابلسي، ومندوب عن الأقلية اليهودية، وفي نوفمبر 1949م جرت مناقشات مكثفة انتهت إلى تقديم مشروع قرار ينص على منح ليبيا استقلالها في أقرب فرصة ممكنة، على ألا يتأخر عن الأول من يناير 1952م. (الحكيم، 1970، صفحة 116)، وقد ناقشت الجمعية العامة المشروع في 19 نوفمبر، واعتمدته في 21 نوفمبر 1949م بأغلبية (48 صوتًا) مقابل صوت واحد معارض، وامتناع تسع دول عن التصويت، لكن القرار صدر تحت الرقم (289) وأضحى الإطار المرجعي الدولي لإعداد ليبيا للاستقلال، نصّ القرار الأممي على استقلال ليبيا كدولة مستقلة ذات سيادة بحلول يناير 1952م، كما نص على تشكيل جمعية تأسيسية وطنية تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة برقة، طرابلس، فزان، تتولى صياغة الدستور بالتشاور فيما بينها كهيئة واحدة، كذلك تقرر تعيين مفوض خاص من الأمم المتحدة لمساعدة الليبيين على إنشاء الحكومة الجديدة على أن يُعاون هذا المفوض مجلس مكوّن من عشرة أعضاء: ستة من ممثلي دول أجنبية: مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وأربعة من داخل ليبيا مندوب عن كل إقليم، بالإضافة إلى مندوب عن الأقليات (المقريف، 2004، الصفحات 250-251).

عُين أدريان بلت مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1949 (خذوري، 1966، صفحة 161)، وبدأ عمله رسميًا في (18 يناير 1950م)؛ حيث شرع في تنفيذ المادة السادسة من قرار الأمم المتحدة، وأجرى سلسلة من المشاورات المكثفة لتشكيل المجلس الاستشاري، ورغم إتمام تسمية المندوبين الدوليين بسهولة (حليم، 2003، صفحة 208)، فإن تسمية الأعضاء الليبيين شهدت تعقيدات وخلافات حادة، لا سيما في طرابلس وبرقة، مما دفع بلت إلى تحديد مهلة نهائية لتقديم الأسماء، وهي 28 مارس 1950م، وقد كانت فزان الإقليم الوحيد الذي قدّم مرشحًا واحدًا متفقًا عليه، فيما قدم الأمير إدريس قائمة من ثمانية أسماء، بينما تقدّمت الأحزاب السياسية الطرابلسية بسبعة مرشحين، وتقدمت الأقليات بأربعة أسماء بناء على مشاورات إضافية أجراها بلت، وبتوافق مع ممثلي الحكومات الست، جرى الإعلان عن تشكيل المجلس الاستشاري في 5 أبريل 1950 (خذوري، 1966، صفحة 162)؛: عقد

المجلس أولى جلساته في طرابلس في 25 أبريل 1950، وواصل أعماله حتى 15 سبتمبر 1950م بعقد 52 جلسة (حليم، 2003، صفحة 208).

وتحت إشراف أدريان بلت انصبت أعمال المجلس على بحث النظام الإداري الأنسب لليبيا، وبعد مناقشات موسعة استقر الرأي على أن النظام الاتحادي الفيدرالي هو الخيار الأفضل؛ نظراً إلى التركيبة القبلية والانقسام الإقليمي، وقد لعبت برقة وفزان دورًا حاسمًا في الدفع نحو النظام الفيدرالي؛ حيث رفض قادتهما بشدة أي شكل من أشكال الحكم المركزي الذي يمنح طرابلس نفوذًا مهيمنًا، وبناءً على هذا التوجه، تم الاتفاق على أن يتم تشكيل الجمعية الوطنية على أساس التمثيل المتساوي بين الأقاليم الثلاثة، باعتبار ذلك الضمان الأفضل لتحقيق توازن سياسي وإقليمي في الدولة الوليدة (حليم، 2003، الصفحات 208-209).

ومن خلال عرض تطورات قضية ليبيا في الأمم المتحدة، يتضح أن مستقبل البلاد لم يكن مرتهنًا فقط بإرادة القوى الكبرى، بل كان -أيضًا- نتاجًا لتفاعلات معقدة بين الضغوط الدولية، والمواقف الإقليمية، والجهود الليبية الوليدة داخل أروقة المنظمة الدولية، فقد مثّل القرار رقم (289) الصادر في نوفمبر 1949 نقطة تحول حاسمة، نقلت القضية من مسار الوصاية والتقسيم إلى أفق الاستقلال الكامل، وإن بقي مشروطًا بسلسلة من الإجراءات والإشراف الدولي.

### 1- تشكيل اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين)

عقب وصول المندوب الأممي أدريان بلت إلى ليبيا كان لزامًا عليه الشروع في تنفيذ الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مستقبل ليبيا، والتي تنص على أن يتولى ممثلو الشعب الليبي وضع دستور البلاد، ولتحقيق هذا الهدف أجرى بلت سلسلة من المشاورات مع كل من سلطتي الإدارة البريطانية والفرنسية، والأمير إدريس السنوسي أمير برقة، وأحمد سيف النصر ممثل فزان، إلى جانب زعماء الأحزاب السياسية في طرابلس، وانتهت هذه المشاورات إلى ضرورة تشكيل لجنة تحضيرية تتألف من ممثلين عن الولايات الثلاث بالتساوي، تمهيدًا لإنشاء جمعية وطنية تأسيسية تتولى مهمة إعداد مشروع الدستور الليبي، ولهذا الغرض وضع بلت خطة عمل مفصلة ورفعها إلى المجلس

الاستشاري الليبي تتضمن الخطوات المرحلية نحو الاستقلال، وشملت ما يلي (**تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، 1951، صفحة 53**):

- إجراء انتخابات المجالس في برقة وطرابلس في يونيو 1950- اختيار لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في موعد لا يتجاوز يوليو 1950، لتقديم التوصيات بشأن أسلوب انتخاب الجمعية وتكوينها، والمساهمة في إعداد مشروع الدستور- انتخاب الجمعية الوطنية الليبية وانعقادها خلال خريف عام 1950م - قيام الجمعية بتشكيل حكومة ليبية مؤقتة في أوائل عام 1951م- إقرار الدستور وشكل الحكومة في غضون عام 1951م - إعلان استقلال ليبيا وتأليف حكومة وطنية نهائية قبل يناير 1952م. (**تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، 1951، صفحة 52**).

وفي مذكرة توضيحية موجهة إلى المجلس الاستشاري أوضح المندوب الأممي أنه بعد أخذ رأي المجلس، سيقدم توصيات إلى سلطتي الإدارة والشعب الليبي بقبول هذا المشروع، كما أبدى نيته إصدار بيان مشترك مع الدولتين الإداريتين بشأن التطور الدستوري في ليبيا، كما أكد أن الخطوة الأولى في هذا المسار هي تشكيل اللجنة التحضيرية من أعضاء ليبيين حصريًا، حتى تعكس إرادة الشعب الليبي بصورة فعلية (تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، 1951، صفحة 53)، غير أن المباحثات التي دارت بين بلت والمجلس الاستشاري حول تشكيل اللجنة شهدت تباينات واضحة، لا سيما في ما يتعلق بطريقة اختيار أعضائها، ففي حين دعت بعض الأطراف إلى اعتماد مبدأ التمثيل السكاني النسبي، تمسكت أطراف أخرى – وخاصة برقة وفزان – بمبدأ المساواة بين الأقاليم الثلاثة، وبعد مناقشات مطوّلة أقر المجلس في (14 يونيو 1950) مشروعًا تقدمت به باكستان، يقضي بتشكيل لجنة من (21 عضوًا) يُمثَّل فيها كل إقليم بسبعة أعضاء، وقد نصّ المشروع على أن يعيّن الأمير إدريس أعضاء برقة، ويقوم أحمد بك سيف النصر بتعيين أعضاء فزان، فيما تُترك للمندوب الدولي مسؤولية التنسيق مع الأحزاب والهيئات الطرابلسية لاختيار ممثلي طرابلس، هكذا نشأت اللجنة المعروفة لاحقًا باسم "لجنة الواحد والعشرين" (**wrigh، صفحة 65**)

اجتمعت اللجنة في طرابلس يوم 27 يوليو 1950م، في أول اجتماع رسمي لها بحضور جميع الأعضاء وممثلي المجلس الاستشاري الدولي، برئاسة محمد أبو الأسعاد العالم مفتي طرابلس في خطوة تاريخية كأول مؤسسة ليبية حديثة (wrigh، صفحة 65)، وقد تم تعيين محمد عثمان سكرتيرًا، وخليل القلال مقررًا، وشكّلت اللجنة في هذا الاجتماع لجنة فرعية لصياغة اللائحة الداخلية ونظام العمل، تألفت من ستة أعضاء ممثلين للأقاليم الثلاثة (الصيد، 1996، صفحة 57) .دارَ جدل حاد داخل اللجنة حول ما إذا كان يتوجب اختيار أعضاء الجمعية الوطنية أم انتخابهم وفي النهاية تم الاتفاق على مبدأ الاختيار (**wrigh، صفحة 65**).

وفي 27 أكتوبر 1950م، اختتمت لجنة الواحد والعشرين أعمالها متوصلةً بالإجماع إلى التوصيات التالية: (**تقرير سنوي من مندوب المم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، صفحة 7**)

- أن تتكون الجمعية الوطنية التأسيسية من (60 عضوًا) موزعين بالتساوي ( 20) عن برقة، و (20) عن طرابلس، و (20) عن فزان، - أن يتم اختيار أعضاء الجمعية لا انتخابهم، مع مراعاة تمثيل الأحزاب الوطنية والمحايدين وأهل الحل والعقد في طرابلس بطريقة عادلة، قوبلت هذه التوصيات بقبول واسع ولم تسجل أي اعتراضات من قبل المجلس الاستشاري الدولي أو من الأحزاب أو الهيئات الليبية.

تستنج الباحثة أن تجربة لجنة الواحد والعشرين قد كشفت عن لحظة مفصلية في التاريخ السياسي الدستوري لليبيا الحديثة، فقد نجحت اللجنة رغم التجاذبات الجهوية والسياسية في بلورة آلية مقبولة لتكوين جمعية وطنية تأسيسية بما وفّر أرضية مشتركة لانطلاق مشروع الاستقلال والدستور، كما مثل خيار المساواة الإقليمية، رغم ابتعاده عن المنطق الديموغرافي، تسوية عقلانية فرضتها حساسية المرحلة، وساهمت في تقليص التنازع بين النخب الليبية الناشئة، أما التخلي عن مبدأ الانتخاب فقد كان في ظاهره تراجعًا ديمقراطيًا، لكنه في واقعه العملي حل وسط تجنب البلاد الانزلاق في نزاعات مفتوحة حول شرعية التمثيل، وبقبول الأمم المتحدة لهذه التوصيات، ودعم الأطراف المحلية والدولية لها، انتقلت ليبيا إلى مرحلة مفصلية في مسار بناء الدولة، تمثلت في تشكيل الجمعية الوطنية ثم انطلاق أعمالها التشريعية والدستورية التي أرست دعائم الدولة الحديثة.

**2- الجمعية الوطنية (لجنة الستين).**

ما إن تم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية (لجنة الستين) حتى باشرت أعمالها بعقد جلستها الأولى في 25 نوفمبر 1950م، بمدينة طرابلس بحضور عدد كبير من الشخصيات السياسية (محاضر جلسة الجمعية الوطنية الجلسة الأولى، 1950)، وفي جلستها الثانية المنعقدة في 27 نوفمبر من العام نفسه تقرر تشكيل لجنة فرعية مكونة من اثني عشر عضواً أوكلت إليها مهمة إعداد لائحة داخلية تنظم عمل الجمعية (محاضر جلسة الجمعية الوطنية الجلسة الثانية، 1950)، وبعد استكمال هذه المهمة شرعت الجمعية الوطنية في مناقشة جدول أعمالها الذي تضمن قضايا جوهرية في مقدمتها شكل الدولة ونظام الحكم، كما طرحت مسألة اختيار النظام الملكي، وتأسيس لجنة خاصة لوضع الدستور، وقد شهدت الاجتماعات مناقشات حادة بشأن طبيعة النظام السياسي؛ حيث أصر ممثلو برقة وفزان على اعتماد النظام الاتحادي كضمانة تحول دون هيمنة إقليم طرابلس على شؤون الدولة، ، ورغم ما شاب النقاشات من خلافات وصراع في الرؤى، فقد لعب كل من مندوب الأمم المتحدة والمجلس المرافق له، بالإضافة إلى أعضاء الجمعية أنفسهم، دوراً في محاولة تهدئة الأجواء وتقريب وجهات النظر، ما أفضى إلى التوصل إلى توافق عام تُوِّج بإقرار مشروع اللائحة الداخلية خلال جلسة 2 ديسمبر 1950م، وقد تضمنت هذه اللائحة مبادئ أساسية لتنظيم عمل الجمعية ومسار العملية التأسيسية للدولة، أهمها: النص على أن ليبيا ستكون دولة اتحادية ديمقراطية مستقلة وذات سيادة، تتألف من أقاليمها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان بحدودها الطبيعية، والمبايعة بالسيد محمد إدريس السنوسي أمير برقة ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة، كما قررت الجمعية الانتقال بكامل هيئتها إلى بنغازي لرفع قرارها إلى الملك وتلقي قبوله للبيعة، بالإضافة إلى اعتماد علم وطني يتكون من ثلاثة ألوان: الأحمر والأسود والأخضر، مع هلال ونجمة بيضاء في الجزء الأسود، وأخيراً تشكيل لجنة خاصة تتولى مهمة إعداد الدستور (محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة السابعة، 1950).

يتضح من خلال ما سبق أن إقرار النظام الفيدرالي في ليبيا لم يكن نابعا من إرادة وطنية خالصة فقط، بل جاء نتيجة تلاقي مصالح قوى محلية تخشى التهميش مع مصالح دولية حرصت على بقاء البلاد في حالة من التوازن الإقليمي بما يمنع بروز مركز سياسي

مهيمن، وعلى هذا الأساس فإن الفيدرالية الليبية كانت ثمرة لتسوية سياسية وتوازنات محلية ودولية أكثر من كونها استجابة تلقائية لرغبة الشعب الليبي الموحدة.

شهد قرار الجمعية الوطنية باعتماد النظام الفيدرالي ردود فعل متباينة من القوى السياسية الليبية، لا سيما في إقليم طرابلس الذي عبّر عدد من الوطنيين فيه عن رفضهم لهذا الخيار السياسي، فقد بادر بعضهم بإرسال برقيات احتجاج إلى المندوب الأممي أدريان بلت، بينما توجهت وفود أخرى إلى مندوب مصر في المجلس الاستشاري مطالبة بتدخله لمنع تطبيق النظام الفيدرالي حفاظًا على وحدة البلاد. (حليم، 2003، صفحة 210)

في المقابل حظي النظام الفيدرالي بتأييد كبير في إقليم برقة؛ حيث رأى فيه البعض خطوة تمهيدية نحو الوحدة الشاملة، واعتبره آخرون ضمانة ضد هيمنة طرابلس، وقد نقل نور الدين العنيزي في تقرير أعدّه خلال عمله في الجامعة العربية أن البرقاويين لا يعتبرون الفيدرالية هدفًا نهائيًا، بل وسيلة مؤقتة تحفظ مصالحهم في ظل غياب الثقة تجاه السياسيين الطرابلسيين، وأشار إلى أن هذا التوجه تأثر بالخلافات التاريخية التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، مما جعل البرقاويون يفضّلون صيغة تحفظ لهم نوعًا من الحكم الذاتي في إطار الوحدة (الكبتي، 2013، الصفحات 574-586).

ومع تصاعد الاعتراضات واصلت الجمعية الوطنية عملها بثبات، مستندة إلى دعم المندوب الأممي وممثلي القوى الدولية، وتمثلت أبرز محطات عملها في مبايعة الأمير إدريس ملكًا في 14 ديسمبر 1950م، ثم إعلان الحكومة المؤقتة في 9 مارس 1951، مما مهّد فعليًا لبناء مؤسسات الدولة الليبية المستقلة رغم كل ما شاب تلك المرحلة من انقسامات واعتراضات. (السبكي، 1991، صفحة 187)

تكشف مسيرة الجمعية الوطنية (لجنة الستين) منذ تشكيلها وحتى إعلان النظام الفيدرالي عن تعقيدات المشهد الليبي في لحظة التأسيس؛ حيث لم يكن التوافق الوطني نابعًا من انسجام مجتمعي أو رؤية موحدة بقدر ما كان نتاج توازنات دقيقة بين الإرادات الإقليمية والمحلية والدولية، فقد كان واضحًا منذ البداية أن خيار الفيدرالية لم يُطرح

بوصفه أنموذجا دستوريًا أمثل لبناء الدولة، بل كحل وسط يرضي الأطراف القلقة من هيمنة طرابلس، ويمنح لكل إقليم هامشًا من الطمأنينة الإدارية والسياسية، وعلى الرغم من أن الجمعية الوطنية مثلت في ظاهرها تعبيرًا عن الإرادة الشعبية، فإن ما دار خلف الكواليس - من تدخل المندوب الأممي، وضغوط القوى الدولية، وتنازلات النخب المحلية - يُشير إلى أن العملية التأسيسية لم تكن معزولة عن حسابات النفوذ ومخاوف التهميش، فقد استُدعي التاريخ بما فيه من نماذج حكم محلي سابقة، واختُزلت معضلات الحاضر في ثنائيات إقليمية (طرابلس مقابل برقة وفزان)، أُخضعت للمعالجة من خلال نموذج فيدرالي شكلي، لم يلبث أن أثبت هشاشته بعد الاستقلال.

- **تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة (1951م)**

بعد أن استقرت الجمعية الوطنية على النظام الاتحادي كصيغة توافقية بين الأقاليم الثلاثة، وتوّجت جهودها بمبايعة الأمير إدريس السنوسي ملكًا دستورياً للبلاد، برز تحدٍّ جديد أمامها لا يقل أهمية، وهو تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تتولى المهام التنفيذية، وتُعبّر عن السيادة الليبية المنتظرة.

واجهت الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية تحدياً بالغ الأهمية تمثّل في ضرورة تشكيل حكومة وطنية تتولى إدارة شؤون الحكم والسيادة، وتتسلم السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية اللتين كانتا تمارسان الإدارة في الأقاليم الليبية، وقد شكّلت هذه المهمة أحد أبرز الاستحقاقات التي ألقتها الأمم المتحدة على عاتق الجمعية التأسيسية، تنفيذاً لقرارها بشأن استقلال ليبيا في غضون ثلاث سنوات، ناقشت الجمعية هذه المسألة في عدة جلسات، وشهدت جدالاً واختلافاً في وجهات النظر (آدم، 2022، صفحة 77)، رغم وجود إجماع على أهمية تشكيل حكومة وطنية باعتبارها أداة لا غنى عنها لتحقيق الاستقلال، انقسم الأعضاء بين فريقين: الأول يرى أن الحكومة ينبغي أن تُشكّل مباشرة من قِبل الجمعية الوطنية، فيما يرى الفريق الثاني أن تشكيل الحكومة يجب أن ينبثق عن الحكومات المحلية القائمة في الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، بحيث تكون الحكومة الاتحادية تتويجاً لهذا البناء المحلي، وقد رجحت الكفة لصالح الرأي الثاني، وتم تأجيل تشكيل الحكومة

الاتحادية إلى ما بعد استكمال تشكيل الحكومات المحلية في الأقاليم الثلاثة (آدم، 2022، صفحة 72)، وهو ما جرى داخل الجمعية الوطنية بموافقة (47) عضواً مقابل معارضة ثلاثة أعضاء، وبناءً على ذلك كُلّف السيد إدريس السنوسي بإبلاغ بريطانيا وفرنسا بهذا القرار، لتمكين السلطات المحلية من مباشرة شؤون البلاد الداخلية، وهو ما عزّز من موقع إدريس السياسي؛ حيث بدأ يمارس سلطاته كملك بشكل غير رسمي، فقام بتعيين محمود المنتصر رئيساً للحكومة المؤقتة في طرابلس، وسيف النصر رئيساً لحكومة فزان المؤقتة، كما تقرر تشكيل مجلسين – تشريعي وتنفيذي – في كل إقليم، يتوليان إدارة الشؤون المحلية بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية، وبهذا أصبح الطريق ممهداً أمام الجمعية لتشكيل أول حكومة اتحادية ليبية، وفي هذا السياق تقدم عمر فائق شنيب بمشروع قرار بشأن تشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة، استند فيه إلى قرارات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية الوطنية ذات الصلة، ودعا فيه إلى: (محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة التاسعة عشر، 1951)

- **الإسراع في استكمال تشكيل الحكومة المحلية في فزان**- ضرورة تشكيل الحكومة الاتحادية قبل الأول من أبريل 1951م - رفع التماس إلى الملك إدريس الأول بإعلان اعتلائه العرش وتشكيل الحكومة المؤقتة لتبدأ تسلم السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية بشكل تدريجي- الشروع في إعداد قواعد انتخاب البرلمان الليبي، استعداداً لإرساء حكومة دستورية دائمة تتولى جميع السلطات قبل الأول من يناير 1952م.

قد واجه هذا المشروع اعتراضاً من العضو المنير برشان الذي انتقد تهميش الجمعية الوطنية في عملية اتخاذ القرار، كما حدث عند تشكيل الحكومات المحلية، مطالباً بأن تُمنح الجمعية صلاحية المشاركة الكاملة في تعيين الحكومة الاتحادية، أمام هذا التباين في الرؤى تدخل المندوب الأممي أدريان بلت لمحاولة تقريب وجهات النظر، وأجرى مشاورات مكثفة مع الملك إدريس، والحكومات المحلية، وقادة الرأي الليبيين، أوضح بلت خلال مشاوراته أن تشكيل الحكومة المؤقتة هو اختصاص حصري للجمعية الوطنية التأسيسية وفق قرار الأمم المتحدة، ؛ نظراً لأن الملك لم يكن قد باشر سلطاته الدستورية

بعد، رغم ذلك أجمعت الجمعية على ضرورة التشاور مع الملك، مع الحفاظ على مبدأ التمثيل المتساوي للأقاليم الثلاثة في الحكومة، وبعد التصويت أقرّت الجمعية هذا التوجه، وقررت في 24 مارس 1951، إرسال وفد إلى بنغازي لمقابلة إدريس السنوسي ومناقشته بشأن تشكيل الحكومة، وتمكّن الوفد من لقاء إدريس، الذي أكد أن تأليف الحكومة المؤقتة من اختصاص الجمعية التأسيسية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، غير إنه أبدى موافقته على الأسماء المقترحة للوزارة الجديدة (**محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة التاسعة عشر، 1951**)، وبناءً على نتائج هذا اللقاء أصدرت الجمعية الوطنية قرارها في 29 مارس 1951م، بتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة محمود المنتصر، وقد حرصت الجمعية على أن يكون التشكيل الوزاري معبّراً عن التوازن بين الأقاليم الثلاثة، وعلى نحو يعكس التعددية السياسية والاجتماعية للبلاد، واضطلعت الحكومة المؤقتة بمسؤوليات محورية خلال الفترة الانتقالية نحو الاستقلال، أبرزها: (**محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة التاسعة عشر، 1951**)

- **إعداد الدستور**: قامت الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة تأسيسية لصياغة الدستور، أنجزت عملها في أكتوبر 1951، ليُعتمد لاحقاً كأول دستور للبلاد-- تسلّم السلطات: بدأت الحكومة تدريجياً في استلام السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية، وفق خطة نقل صلاحيات ممنهجة-- إدارة الشؤون العامة: تولّت الحكومة إدارة شؤون الدولة في المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية، ومهّدت بذلك الأرضية اللازمة للانتقال إلى دولة الاستقلال.

من خلال ما سبق ترى الباحثة أن تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1951م، لم يكن مجرد إجراء إداري؛ بل كان تجسيدًا فعليًا لإرادة الاستقلال، وتحولًا مهمًا من الرؤية النظرية إلى التطبيق العملي، فهذه الحكومة لم تكن تُشكّل فقط لمرحلة انتقالية، بل أسست فعليًا لثقافة التوازن الإقليمي؛ إذ حرصت الجمعية الوطنية على مراعاة التمثيل العادل للأقاليم الثلاثة، في محاولة واضحة لتكريس روح الشراكة الوطنية، وتجاوز مخاوف التهميش أوالتفرد بالسلطة، ويُلاحظ أن دور الجمعية الوطنية لم يقتصر على التشريع، بل امتد ليشمل الإشراف المباشر على عملية اختيار الحكومة، ما يعكس فهماً متقدماً لمبدأ السيادة الشعبية

في سياق التأسيس، رغم اعتراضات بعض الأعضاء، الذين رأوا في بعض الإجراءات تجاوزًا لصلاحيات الجمعية، كما أن مشاركة إدريس السنوسي في مشاورات تشكيل الحكومة رغم أنه لم يباشر سلطاته الدستورية بعد تعكس نوعًا من الواقعية السياسية التي استوعبت طبيعة المرحلة وحاجتها إلى التوافق أكثر من التقيّد الحرفي بالنصوص، وفي المجمل يمكن القول إن نجاح الجمعية الوطنية في تشكيل الحكومة المؤقتة بتوافق نسبي وبدعم دولي يمثل نقطة فاصلة في مسيرة بناء الدولة الليبية؛ حيث انتقلت ليبيا من حالة التفاوض على الاستقلال إلى ممارسة فعلية للسلطة الوطنية على الأرض، في إطار مؤسسات رسمية، وبذلك أصبح الاستقلال مسألة وقت لا أكثر.

وبعد أن استقرت الجمعية الوطنية على شكل الحكم الملكي، والنظام الاتحادي كإطار إداري، لم يتبق من استحقاقات استقلال ليبيا سوى صياغة الدستور، وبدأ العدد التنازلي له شريطة أن يتم إعداد الدستور قبل انتهاء المدة المحدد (حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، 1992، صفحة 211)، وفي هذا السياق، بدأت مرحلة دقيقة وحرجة من العمل المؤسسي، تمثلت في وضع الدستور وانتقال السلطات:

**أولاً- وضع الدستور وانتقال السلطات (1950-1951)**

**- تشكيل لجنة الدستور.**

مع بداية المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال تولت الجمعية الوطنية التأسيسية مسؤولية صياغة دستور دائم للدولة الليبية، وفي 4 ديسمبر 1950م، شُكِّلت لجنة الدستور من ثمانية عشر عضوًا* بالتساوي بين ولايات طرابلس وبرقة وفزان (خذوري، 1966، صفحة 196)، رغم اعتراض بعض نواب طرابلس على العدد المحدود، وتحفظات فزان بشأن توفر الكفاءات القانونية المؤهلة (برقة الجديدة، 1951)، غير إن هذا التوازن العددي عُدّ حلًا توفيقيًا ضروريًا لتفادي الانقسامات الجهوية وتعطيل المسار التأسيسي الناشئ، باشرت اللجنة أعمالها في 6 ديسمبر وانتخبت عمر فائق شنيب رئيسًا، والمنير برشان مقررًا، ثم أُنشئت لجنة فرعية سُميت جماعة العمل ضمت تسعة أعضاء مهمتها صياغة مسودة الدستور، وتلقت اللجنة دعمًا فنيًا وقانونيًا من بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما من المفوض الدولي أدريان بلت، إلى

جانب خبرات المستشارين القانونيين عوني الدجاني (فلسطين) وعمر لطفي (مصر)؛ حيث قُدمت مساعدات فنية وإرشادية طيلة مدة العمل (**تقرير سنوي من مندوب المم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام، صفحة 37**).

**- إعداد مشروع الدستور**

اعتمدت اللجنة في صياغتها على دساتير متعددة، أبرزها الدستور الفيدرالي الأمريكي والدستور السويسري، إضافة إلى بعض الدساتير العربية كالمصري والعراقي، وقد انعكست هذه المرجعيات في تبني نظام اتحادي يمنح الحكومة الاتحادية صلاحيات سيادية واسعة في الدفاع والعلاقات الخارجية والعملة والجنسية، مقابل ترك القضايا المحلية للولايات، كما تضمنت أعمال اللجنة صياغة باب خاص بالحقوق والحريات العامة، استنادًا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع محاولة التوافق مع التقاليد والقيم المحلية (كاندول، 1988، صفحة 154)، وقد رفضت اللجنة اقتراحًا أوليًا باستنساخ النصوص من الدستور الأردني، لصالح صياغة مستقلة ذات طابع ليبي مميز، واشتد النقاش داخل اللجنة بشأن المسائل السيادية، خصوصًا حول اختصاصات الملك ومكان العاصمة، إلى أن حُسم الجدل باعتماد مبدأ "العاصمتين المتكافئتين" طرابلس وبنغازي (**كاندول، 1988، صفحة 157**).

**- إقرار الدستور وانتقال السلطات.**

في 7 أكتوبر 1951أقرّت الجمعية الوطنية بالإجماع مشروع الدستور الليبي، المكوّن من (213) مادة موزعة على اثني عشر فصلًا، وقد عُدّ هذا الإنجاز خطوة مفصلية على طريق الاستقلال؛ حيث حُدد موعد رسمي لإعلان الدولة في 24 ديسمبر، وقبل هذا الموعد وبتاريخ 23 ديسمبر تم توقيع محاضر نقل السيادة من بريطانيا وفرنسا إلى الملك إدريس السنوسي، إيذانًا ببدء العهد الدستوري الليبي الحديث (**محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، 18 اكتوبر،22 اكتوبر ، 1951**).

**- قانون الانتخاب وتكريس المشروعية.**

في الجلسة الأخيرة للجمعية الوطنية ناقش الأعضاء مشروع قانون الانتخابات العامة،

وارتأوا إصداره قبل إعلان الاستقلال لضمان انتقال مؤسسي منظم، وجرى إعداد القانون بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، مستندًا إلى الأسس الفيدرالية والديمقراطية، مع مراعاة البُعد القبلي والواقع الاجتماعي الليبي، وبعد إدخال التعديلات اللازمة عليه من قبل لجنة العمل فوّضت الجمعية رئيسها بإصداره رسميًا باسم الأمة الليبية في 6 نوفمبر 1951(محاضر الجمعية الوطنية، الجلسة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين، 18 اكتوبر،22 اكتوبر ، 1951)، ورغم ترحيب معظم الأطياف الوطنية بالدستور، أبدت قوى سياسية، كمندوبي المؤتمر الوطني الطرابلسي العام، تحفظات على بعض البنود (زارم، 1979، صفحة 224)، مما يعكس استمرار التباينات بين النزعة الاتحادية التي تبناها الدستور، والاتجاهات المركزية التي كانت سائدة في بعض الأوساط السياسية، وخاصة في ولاية طرابلس.

من خلال هذا العرض نستنتج أن التوازن العددي الذي اختارته الجمعية الوطنية عند تشكيل لجنة الدستور – ستة أعضاء من كل ولاية – يمثل تسوية سياسية هدفت إلى تجنّب الخلافات الجهوية، غير إنه كشف في الوقت ذاته عن محدودية الاعتماد على معيار الكفاءة القانونية في لحظة تأسيسية تتطلب خبرات عالية ودقة صياغية. وقد عبّر بعض نواب طرابلس وفزان عن هذا القلق، لا سيما في ظل شعور بعضهم بغياب الكفاءات المؤهلة، وهو ما ألقى بظلاله على بعض جوانب الغموض في الصياغة لاحقًا.

- **ثانيا لجنة التنسيق واستكمال ترتيبات الاستقلال**:

مع انتهاء لجنة الدستور من وضع النص الدستوري واعتماده في ( أكتوبر 1951م)، بدأت مرحلة ثانية حاسمة في مسار الاستقلال تمثلت في مباشرة لجنة التنسيق لأعمالها، وقد أُنشئت هذه اللجنة تنفيذًا للفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 الصادر في 21 نوفمبر 1949م، بشأن إعداد الترتيبات الإدارية والقانونية لنقل السلطات إلى الحكومة الليبية المؤقتة قبل الموعد النهائي للاستقلال في يناير 1952م(خذوري، 1966، صفحة 242)، تكونت لجنة التنسيق من ممثلين عن الإدارتين البريطانية والفرنسية، وحكومات الأقاليم الليبية الثلاثة، ومندوب الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض المستشارين الليبيين من الجمعية الوطنية (بلت، 2020، صفحة 1345)، وقد اضطلعت اللجنة بمهمة وضع خطة شاملة لنقل السلطات، شملت تنظيم

الإدارة العامة، وإنشاء الخدمة المدنية، وتحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم، إضافة إلى الجوانب المالية، الصحية، والجمركية (بلت، 2020، صفحة 1353).

اقترحت اللجنة خطة لنقل السلطات على أربع مراحل، وواجهت خلافًا قانونيًا حول مفهوم الحكومة المؤلفة تأليفًا صحيحًا، بين من اشترط وجود برلمان منتخب ومن اعتبر تشكيل الحكومة المؤقتة وفقًا للدستور كافيًا لمنحها الشرعية، انتهى هذا الجدل بانتصار الرأي الثاني، وبدأ تنفيذ الخطة فعليًا منذ أكتوبر 1951 (الحكيم، 1970، الصفحات 235-236)، ولتجاوز الأزمة الاقتصادية وتوفير مقومات الاستقلال المالي، وقّعت الحكومة المؤقتة اتفاقيات مع بريطانيا وفرنسا أسفرت عن إنشاء مؤسستين ماليتين: مؤسسة الاستقرار والتنمية والمؤسسة المالية، بهدف دعم الميزانية الليبية الناشئة، وفي 15 ديسمبر 1951 صدرت منشورات رسمية من سلطات الاحتلال السابقة تمنح الحكومة الليبية صلاحيات إصدار القوانين المالية، وهو ما مثّل تتويجًا للإجراءات القانونية والإدارية لنقل السيادة (السبكي، 1991، الصفحات 195-196).

- **إعلان الاستقلال وتشكيل الحكومة الاتحادية:**

تكللت هذه الجهود بإعلان الاستقلال رسميًا في 24 ديسمبر 1951م، من قصر المنار في بنغازي؛ حيث أعلن الملك إدريس السنوسي أن ليبيا أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وبدأ العمل بالدستور الليبي الجديد، أعقب ذلك تقديم رئيس الوزراء محمود المنتصر استقالته البروتوكولية، ليُعاد تكليفه بتشكيل أول حكومة اتحادية، ضمت وزارات السيادة والتنمية، كما صدرت المراسيم الملكية بتعيين ولاة الأقاليم الثلاثة وتشكيل حكوماتها، في إطار التوازن الاتحادي الجديد للمملكة الليبية المتحدة (السبكي، 1991، صفحة 196).

لقد شكّلت المرحلة التأسيسية لاستقلال ليبيا 1949–1951م أنموذجا فريدًا في التاريخ العربي الحديث لتأسيس دولة حديثة برعاية دولية وتوافق وطني داخلي، فمن قرار الأمم المتحدة القاضي بمنح الاستقلال، إلى أعمال الجمعية الوطنية، ثم صياغة الدستور ووضع ترتيبات نقل السلطات، تكاملت الجهود الليبية والدولية في لحظة سياسية نادرة نجحت في تحقيق هدف معقد في زمن قياسي، وهو إعلان قيام دولة ذات سيادة.

■ **النتائج**:

1-أظهر البحث أن استقلال ليبيا كان نتيجة تفاعل بين الإرادة الوطنية الليبية والجهود الدولية، وليس حدثا داخليا منفردا.

2-ساهمت المؤتمرات الدولية في تدويل القضية الليبية ووضع إطار أولي للانتقال نحو الاستقلال.

3-لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا عبر المجلس الاستشاري ولجنة الواحد والعشرين والجمعية الوطنية في توجيه العملية السياسية نحو إنشاء الدولة.

4-الجمعية الوطنية وتشكيل الحكومة المؤقتة أظهرت قدرة ليبيا على إدارة شؤونها داخليا، مع الحفاظ على الشرعية الدولية.

5-الإعلان عن الدستور والاستقلال كان ثمرة للتنسيق بين المبادرات الوطنية والقرارات الدولية، مما ضمن تأسيس دولة شرعية ومعترف بها عالميا.

■ **قائمة المصادر والمراجع**


• إبراهيم الضراط.،جهاد ليبيا الدبلوماسي في أروقة الأمم المتحدة 1945-1955م. مصراتة: دار ومكتبة الشعب للطباعة والتوزيع،2012م.

• أحمد زارم، صراع الشعب الليبي مع مطامع الاستعمار 1943-1968م. تونس، طرابلس: الدار العربية للكتاب،1979م.

• أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ترجمة محمد زاهي بشير، الجزء الرابع. مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة،2020م.

• آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952. مكتبة مدبولي،1991م.

• دي كاندول، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، 1988م.

• سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك، وثائق عن دوره السياسي والوطني، ج2، الأمير-الملك1946-1951. بنغازي: دار الساقية للنشر،2013م.

• سامي الحكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. مكتبة الانجلو المصرية،1970م.

• مجيد خذوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي. دار الثقافة-بيروت، 1966م.

• محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد(رئيس الحكومة الأسبق)، 1996م.

• محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي-ميلاد دولة الاستقلال. مركز الدراسات الليبية/أكسفورد، 2004م.

• محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، 1951م.

• مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي. دار الهاني،1992م.

• مصطفى بن حليم.، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، كولونيا ألمانيا: منشورات الجمل،2003م.

• مفتاح السيد الشريف، ليبيا الصراع من أجل الاستقلال، بيروت- لبنان: الفرات للنشر والتوزيع،2011م.

• وليد شعيب آدم، علي نور الدين العنيزي ودوره الوطني والسياسي 1904-1983. منشورات جامعة طبرق، 2022م.

**• محاضر الجمعية العامة**

محاضر جلسة الجمعية الوطنية الجلسة الأولى،(25 نوفمبر،1950)، الجلسة الثانية، (27 نوفمبر, 1950) - الجلسة السابعة،(2 ديسمبر, 1950)- الجلسة الخامسة والثلاثين، والسادسة والثلاثين،( 18 اكتوبر،22 أكتوبر، 1951)، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس.

**• الصحف**

برقة الجديدة. العدد 2195، 24 ديسمبر، (1951)، شعبة الصحف المحلية والعربية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس.

**• التقارير**

تقرير سنوي عن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى الأمين العام. (5 مايو, 1951).

**• المراجع الأجنبية**

A.English History, 1914.1954 oxford Jaylor.

John wrighLibya:amodernhistory,.